

Obstacles to Offering Islamic Investment Deposits in the Libyan Market: A Case Study of the Libyan Islamic Bank

Fouad Mansour Altwergi

Faculty of Economics and Political Sciences Tijee, University of Zintan, Libya.

* Corresponding Author: Fouad Altwergi | fouad.altwergi@uoz.edu.ly

Received: 09-04-2025 | Accepted: 14-04-2025 | Available online: 21-04-2025 | DOI:10.26629/ssj.2025.05

ABSTRACT

This study aims to analyze and assess the obstacles hindering the introduction of investment deposits by investigating the reasons behind the reluctance to offer such deposits in Libyan commercial banks, with an applied case study on the Libyan Islamic Bank. The core problem of the study revolves around the following question: What are the factors preventing the introduction of investment deposits as a source of financing at the Libyan Islamic Bank?

The researcher adopted a descriptive and analytical methodology, employing a questionnaire as the primary data collection tool. A total of 85 questionnaires were distributed to employees at the main administration of the Libyan Islamic Bank. Of these, 80 were retrieved, with 79 valid for statistical analysis. The data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The study concluded that there are administrative and organizational barriers that have led to a decline in the quality of various types of investment services. Moreover, the bank's management lacks the motivation to introduce investment deposits in light of the ongoing lack of security and limited investment awareness among business owners. The study recommends restructuring the bank's administrative framework to align with developments in the Islamic banking industry, and actively participating in conferences, seminars, and workshops to raise cultural and investment awareness among traders and businesspersons. This, in turn, would enhance their trust in investment deposits and increase their demand, thereby strengthening the bank's role in economic development.

Keywords: Investment Deposits, Administrative Barriers, Investment Awareness, Libyan Islamic Bank.

"معوقات طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في السوق الليبي"

دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي

فؤاد منصور التويرقي

قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - تيجي - جامعة الزنتان

*المؤلف المراسل: فؤاد التويرقي fouad.altwergi@uoz.edu.ly

استقبلت: 2025-04-09 | قبلت: 2025-04-14 | متوفرة على الانترنت | 2025-04-21 | DOI:10.26629/ssj.2025.05

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس معوقات طرح الودائع الاستثمارية من خلال البحث عن أسباب ممانعة طرح الودائع الاستثمارية في المصارف التجارية الليبية مع دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي، وتمحورت مشكلة الدراسة في طرح التساؤل الآتي: ما هي الأسباب التي تعترض طرح الودائع الاستثمارية كمصدر من مصادر التمويل بالمصرف الإسلامي الليبي. اعتمد الباحث على توظيف المنهج الوصفي والتحليل، واعداد استمارة استبيان لتكون الاداة الرئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيع (85) استمارة على موظفي المصرف الإسلامي الليبي الإدارة الرئيسية ورجال الأعمال. تم استرجاع (80) استمارة، عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل الاحصائي (79) استمارة، وتم تحليلها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

توصلت الدراسة إلى وجود عراقيل إدارية وتنظيمية أدت إلى تدني مستوى الخدمات الاستثمارية بمختلف أنواعها، كما لا تتوفر الرغبة لدى إدارة المصرف من طرح الودائع الاستثمارية في ظل غياب الاستقرار الأمني، والوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال. أوصت الدراسة بضرورة إعادة تنظيم الهيكل الإداري للمصرف بما يتماشى مع التطور في الصناعة المصرفية الإسلامية، والمساهمة في إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل من أجل نشر الوعي الاستثماري للتجار ورجال الأعمال وتعزيز ثقتهم في الودائع الاستثمارية وزيادة الإقبال عليها مما يعزز دور المصرف في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الودائع الاستثمارية، العراقيل الإدارية، الوعي الاستثماري، المصرف الإسلامي الليبي.

المقدمة

تلعب المصارف دوراً حيوياً في النظام المالي من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، حيث تقبل الأموال في شكل ودائع من المدخرين، والاحتفاظ بنسبة تتمثل في الاحتياطات، وتوجيه الفائض من الأموال للاستثمار وفق السياسة الائتمانية للمصرف، وبذلك تعتبر المصارف حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، ونتيجة للاختلافات الجوهرية في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، ومن أبرزها حظر الفوائد الربوية وتجنب المعاملات غير المشروعة، والاعتماد على التمويل والاستثمار بالمشاركة في المخاطر والعائد، إلا أنها واجهت العديد من المعوقات في الجانب الاستثماري والتمويلي، ومن بين المشاكل التي واجهتها المصارف التجارية بعد التحول إلى الصيرفة الإسلامية هو طرح الودائع الاستثمارية كبديل شرعي للودائع الآجلة وبأخطار القائمة على الفوائد.

تُعدّ الودائع بمثابة الدم الذي تعيش به المصارف الإسلامية، فهي وسيلة مشروعة لتنمية الأموال بواسطة استثمارات فعلية، لذلك بدأت الجهات العاملة فيها وكذلك الجهات البحثية دوماً على البحث عن السبل التي تكفل التحليل الناجح لتلك الودائع بما يؤدي إلى الوصول إلى المؤشرات الضرورية التي تخدمهم في العمليتين التخطيطية والرقابية عليها، ولذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في العقبات التي تواجه المصرف الإسلامي في طرح الودائع الاستثمارية كمصدر شرعي للأموال.

مشكلة الدراسة

في ظل النمو المتزايد لقطاع التمويل الإسلامي، تعتبر الودائع الاستثمارية أحد الأدوات الرئيسية التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاستثمارية للشركات والافراد. ومع ذلك، تواجه المؤسسات المالية الإسلامية معوقات عديدة تعرقل التوسع في طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بشكل فعال، وتتمثل هذه المعوقات في عوامل تنظيمية وتشغيلية، بالإضافة الى محدودية الوعي لدى العملاء بشأن طبيعة واهمية هذه المنتجات، بالإضافة الى ذلك، تبرز تحديات اخرى مثل المنافسة مع المصارف التقليدية والتعقيدات المرتبطة بالامتثال لإحكام الشريعة الإسلامية، وضعف الابتكار في تصميم منتجات ملائمة لاحتياجات العملاء.

من هنا. وعلى الرغم من أهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية كبديل للودائع التقليدية، الا انه ومن خلال ما قام به الباحث من دراسة استطلاعية لوحظ بان الودائع الاستثمارية الإسلامية لم تلقى اهتماما كبيرا من قبل إدارة المصرف، الامر الذي اظهر الحاجة الي دراسة معمقة لهذه المعوقات واستكشاف الحلول التي من شأنها تحسين كفاءة وطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية وزيادة جاذبيتها في السوق المالي الليبي. وبالتالي فان مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الاتي:

- ما هي الأسباب التي تعترض طرح الودائع الاستثمارية كمصدر من مصادر التمويل بالمصرف الإسلامي الليبي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي:

1. تحليل وقياس المعوقات التي تعترض طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية.
2. التعريف بالودائع الاستثمارية لتمكين المصارف التجارية الليبية من تقديم خدمة مصرفية إسلامية.
3. تقديم توصيات لتذليل المعوقات محل الدراسة.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها تسهم في إثراء المكتبة العلمية الليبية بإضافة علمية جديدة في هذا المجال باعتبارها دراسات حول التمويل للمصارف الإسلامية، كما ستكون دراسة مرجعية للدراسات المستقبلية.

أما الأهمية العملية فتنبع من الدور الأساسي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني وزيادة وتحسين الإنتاج كما أنه يقوم بدور حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين وتقديم العديد من الخدمات التي منها الودائع بأنواعها، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الودائع الاستثمارية والتي يمكن أن تقدم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتساهم في تنمية الاقتصاد للمجتمع.

فرضيات الدراسة

- استنادا الى مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، توصل الباحث إلى صياغة الفرضيات التالية:
1. تنفقر إدارة المصرف إلى الرغبة والقناعة بأهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي.
2. العراقيل الإدارية وسوء الإدارة والتنظيم تؤدي إلى تدني مستوى الخدمات الاستثمارية باختلاف أنواعها بالمصرف الإسلامي.
3. يفقر نظام المصرف الحالي للإمكانيات اللازمة لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية.
4. قلة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال وعدم الاستقرار الأمني إحدى المعوقات الأساسية لطرح الودائع الاستثمارية في السوق الليبي.
5. غياب التغطية الإعلامية وعدم رغبة رجال الأعمال في استثمار أموالهم عن طريق الودائع الاستثمارية الإسلامية.
6. تنمية النشاط الاستثماري في طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية (المطلقة - المقيدة) يحتاج إلى خطط ودراسات في المصرف الإسلامي لدعم المشروعات ذات الطابع التكنولوجي التنموي مثلا (الطاقة المستدامة / الطاقة الشمسية - الصناعات مثل صناعة الأدوية واللقاحات - في قطاع السياحة)

منهجية الدراسة

1. المنهج المستخدم في الدراسة.

سعيًا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم اعتماد منهجين رئيسيين: المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لما لهما من ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة. حيث يعتمد هذان المنهجان على وصف الظاهرة محل

الدراسة، وتحليل العوامل والمعوقات المرتبطة بطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية. ويساهم ذلك في بناء الإطار النظري للفرضيات، ودعم الإطار الفلسفي للدراسة، من خلال الاستفادة من المراجع والدراسات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك الكتب والأبحاث المنشورة، كما تم توظيف أسلوب المسح الميداني كأحد أدوات الدراسات الوصفية، بهدف التعرف بشكل مباشر على معوقات طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في السوق الليبي. وقد تم إعداد نموذج استبيان خاص لهذا الغرض، لجمع البيانات والمعلومات الضرورية من الميدان..

2. مصادر البيانات ووسائل جمعها.

أ. المصادر الأولية. وتتمثل في المقابلات الشخصية والدراسة الاستطلاعية، وكذلك الاعتماد على استمارة الاستبيان المعدة خصيصاً لهذا الغرض التي سيتم توزيعها على مفردات عينة الدراسة بغرض جمع البيانات الأولية اللازمة.

ب. المصادر الثانوية. ستتركز المصادر الثانوية في المسح المكتبي لأدبيات موضوع الدراسة من خلال المراجع العلمية المتمثلة في الكتب، التقارير المصرفية، المجلات، الدوريات، المؤتمرات العلمية للصيرفة الإسلامية، رسائل الماجستير، والدكتوراه، شبكة المعلومات الدولية، واستبيان الدراسة.

نطاق وحدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** ركزت هذه الدراسة على دراسة معوقات طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية من وجهة نظر الموظفين، ورجال الأعمال.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة بالإدارة العامة بالمصرف الإسلامي في مدينة طرابلس.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة التي تم فيها توزيع الاستبيان وهي شهري نوفمبر وديسمبر من العام 2024 م

الدراسات والبحوث السابقة

1. **هدفت دراسة (خالد جمرة، 2012)، إلى تقييم قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على جذب وتنمية ودائع العملاء، حيث شملت عينة الدراسة المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الدولي. وعرضت الدراسة أنواع الودائع والحسابات المصرفية في هذه المصارف من حيث المفهوم والحكم الشرعي. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها امتلاك المصارف الإسلامية لأنواع متعددة من حسابات الودائع،**

وتعزيز ثقة العملاء بقدرتها على ضمان الودائع وإعادتها إليهم بعد إدراجها ضمن قانون ضمان الودائع التابع للمصرف المركزي الأردني، بالإضافة إلى نجاحها في جذب وتنمية الودائع خلال فترة الدراسة.

2. هدفت دراسة (الريماوي، 2014)، إلى تسليط الضوء على المخاطر الرئيسية التي تواجه أصحاب الودائع الاستثمارية المطلقة (المشتركة) في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك في ظل عدم مشاركتهم في الإدارة أو عملية اتخاذ القرار، مما يجعلهم عرضة لمخاطر التعدي والتقصير. كما هدفت الدراسة إلى مقارنة هذه المخاطر بتلك التي يواجهها مودعو الأموال في المصارف التقليدية. وأوضحت الدراسة بعض الحقوق التي يجب تحقيقها لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة، مثل الحصول على معدلات عائد أعلى تعويضاً عن مستوى المخاطرة المرتفع الذي يواجهونه. وخلصت الدراسة إلى أن حسابات الاستثمار المطلقة في المصارف الإسلامية تُعد بمثابة رأسمال مضاربة، وتتعرض لمخاطر أكبر مقارنة بنظيراتها في المصارف التقليدية. وأكدت الدراسة على حقوق أصحاب هذه الحسابات، بما في ذلك حصولهم على عائد عادل، بالإضافة إلى حقهم في مراقبة أداء المصارف الإسلامية من خلال تطبيق مبدأ الشفافية والالتزام بمعايير العرض والإفصاح.

3. هدفت دراسة (محمد مرشد، 2018)، إلى تحديد العوامل الأكثر جذباً واستقطاباً للودائع المصرفية من وجهة نظر العملاء، نظراً لأهمية هذه الودائع في تمويل عمليات الإقراض وتقديم التسهيلات المصرفية، أظهرت نتائج التحليل أن جودة التعامل والخدمة كانت العامل الأكثر تأثيراً في جذب الودائع المصرفية، تلتها عوامل الثقة والأمان، ثم الإجراءات والعمليات المصرفية، يليها السياسة التسعيرية، ثم تنوع الخدمات المصرفية، وأخيراً الترويج، كما بيّنت النتائج أن تعامل الموظفين اللائق، حسن الاستقبال، والمهارة والمعرفة المصرفية كان العامل الأكثر تأثيراً ضمن محور جودة التعامل والخدمة.

4. هدفت دراسة (عبدالله الريثي، 2021)، إلى تحديد العوامل المؤثرة على الودائع المصرفية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية السعودية، بالإضافة إلى دراسة تأثير النشاط الاقتصادي العام وأنشطة المصارف التقليدية على حجم الودائع في المصارف الإسلامية، أظهرت نتائج الدراسة أن معدل العائد على الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية كان منخفضاً، مما أثر سلباً على حجم الودائع طويلة الأجل، كما كشفت النتائج وجود تأثير إيجابي وقوي إحصائياً لكل من حجم المصرف وعدد فروعها في زيادة القدرة على جذب الودائع طويلة الأجل، في حين كان لمتغيري السيولة وسعر الفائدة في البنوك التقليدية تأثير سلبي على حجم هذه الودائع في المصارف الإسلامية.

5. سعت دراسة (عبدالله الريثي، 2021)، إلى دراسة تأثير العوامل السيكلوجية، والتي تشمل الوعي الديني، البيئة الاجتماعية، جودة الخدمات، الكسب المادي، والشعور بالأمان، على حجم الودائع طويلة

الأجل في المصارف الإسلامية السعودية، ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي قوي بين الأولوية في التعامل مع المصارف العريقة وجودة الخدمات وبين حجم الودائع المصرفية طويلة الأجل، حيث حصلت هذه العوامل على درجة موافقة مرتفعة، وجود ارتباط إيجابي ذو تأثير قوي بين الدافع الديني وتوجه المودعين للإيداع في المصارف الإسلامية، لم يكن للعوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والسياسات الادخارية تأثير قوي، حيث تبين أن بعض العملاء لا يزالون يتبعون العقلية التقليدية في قراراتهم المالية.

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على معوقات طرح الودائع الاستثمارية، في حين أن الدراسات السابقة تناولت كل متغير بشكل منفصل دون الربط بينهما. وتهدف الدراسة إلى تحديد تأثير هذه المعوقات على نجاح طرح الودائع الاستثمارية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية حالياً أو قد تواجهها مستقبلاً. كما تسعى إلى الكشف عن دور النظم المصرفية في إدارة هذه الأزمات، مما يجعلها دراسة تطبيقية متخصصة ذات نتائج أكثر قابلية للتعميم، خاصة أنها أجريت في مدينة طرابلس، وشملت الإدارات المختصة في المصارف الإسلامية التجارية.

أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة:

• الاتفاق:

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المتغير المستقل (المعوقات)، حيث ركزت على معوقات طرح الودائع الاستثمارية.
- تهدف إلى معالجة المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية فيما يخص هذه الودائع، من خلال معرفة مدى توفر الأساليب العلمية والإدارية لدعمها.

• الاختلاف:

- الدراسة الحالية تربط بين نجاح الطرح والمعوقات، بينما لم تتناول الدراسات السابقة هذا الترابط بشكل مباشر.
- تعد تطبيقية، حيث تم تنفيذها على عينة من مديري ورؤساء الأقسام بالمصرف الإسلامي الليبي، مما يجعل نتائجها أكثر ملاءمة للواقع العملي.

الإطار النظري للدراسة

سيتكون الإطار النظري للدراسة من مبحثين، الأول يتضمن بعض المفاهيم الأساسية حول مفهوم الودائع الاستثمارية وأنواعها، أما المبحث الثاني يتضمن أهم معوقات طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: تعريف الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية وأنواعها

1. تعريف الودائع طويلة الأجل: تُعرّف الودائع الاستثمارية طويلة الأجل بأنها مبالغ مالية يودعها أصحابها في المصرف وفق اتفاق يُلزمهم بعدم سحبها إلا بعد انتهاء مدة محددة. (الكبيسي ، 1996) وبناءً على ذلك، تُعدّ الودائع الاستثمارية طويلة الأجل محرّكاً أساسياً للنمو والتطوير، حيث تُوظّف المبالغ المودعة في المصرف لفترة زمنية محددة دون إمكانية السحب قبل انتهائها. ويستفيد أصحاب هذه الودائع من أرباح متزايدة تتناسب مع طول مدة الإيداع. كما تُستخدم هذه الودائع كجزء من الموارد المالية المتاحة للمصرف الإسلامي، ليتم استثمارها وفق الضوابط والأحكام الشرعية والاقتصادية الإسلامية في مشاريع تمتد لفترات تتجاوز سبع سنوات، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعظيم ثروة المساهمين والمودعين في المصرف الإسلامي. (دوابة ، 2006)

2. أنواع الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية

تنقسم الودائع الاستثمارية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية الى قسمين هما:

القسم الأول: الودائع الاستثمارية المشتركة (المطلقة): وهذه الودائع الاستثمارية يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بغرض الاستثمار المشترك لمدة محددة، ولا يُسمح بسحبها إلا عند انتهاء المدة المتفق عليها. ويستند عقد الوديعة إلى مبدأ **المضاربة المطلقة**، حيث يفوض أصحاب الودائع، بصفتهم أرباب المال، المصرف لإدارتها واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1419هـ) .

وتنقسم حسابات الاستثمار المطلقة الى ثلاث أنواع هي:

الودائع الاستثمارية المشتركة (المطلقة)

ودائع لأجل

تُعد الودائع لأجل استثمارات طويلة المدى، حيث لا يُسمح بسحب أي جزء منها إلا بعد مرور فترة محددة، مثل ستة أشهر. ويقوم المصرف بقبول هذه الودائع والاتفاق مع أصحابها على استثمارها وفقاً لمبدأ المشاركة في العوائد والمخاطر، استناداً إلى قاعدة "الغنى بالغرم" (الكفوي ، 1998)

ودائع بأشعار

وهي حسابات تتطلب فيها عملية السحب إشعاراً مسبقاً من العميل، وفقاً للشروط المتفق عليها عند فتح الحساب. ويُسمح لصاحب الحساب بالسحب قبل انتهاء المدة المحددة، بشروط تقديم إشعار للمصرف خلال فترة متفق عليها مسبقاً. كما تُقبل الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية بناءً على عقد المضاربة. (امين وسعيفان ، 2011)

ودائع التوفير

تهدف إلى تحفيز صغار العملاء على المشاركة في الاستثمار من خلال إتاحة إمكانية الإيداع والسحب وفقاً لشروط محددة. فهي تجمع بين مزايا الودائع الجارية، حيث يمكن لصاحبها السحب منها في أي وقت، ومزايا الودائع لأجل، حيث يحصل العميل على عائد متغير يعتمد على أداء المصرف خلال فترة الاحتفاظ بالوديعة. (العجلوني ، 2010)

القسم الثاني: الودائع الاستثمارية (المقيدة): وهي الودائع الاستثمارية التي يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات مخصصة بهدف الاستثمار في مشروع معين أو لغرض محدد. وفي هذه الحالة يتحمل المستثمر كامل المخاطر وفقاً لمبدأ "الغنى بالغرم"، حيث لا يمكن السحب من الوديعة جزئياً أو كلياً إلا بعد انتهاء المشروع وتحديد نتائجه، سواء كانت أرباحاً أو خسائر. ويتحمل المودع أي خسائر محتملة، بينما يتم توزيع الأرباح وفق النسب المتفق عليها مسبقاً.

كما يحق للمستثمر الانسحاب من المشروع بعد الحصول على موافقة المصرف، حيث يتولى المصرف دوره في الاستثمار بدلاً منه. وفي هذه الحالة، لا يستحق المستثمر أي أرباح عن الفترة السابقة التي لم تتم فيها محاسبة الأرباح، وتؤول جميع الأرباح إلى المصرف (فهيم، 1415)

المبحث الثاني: معوقات طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في المصارف الإسلامية

1. الرغبة والقناعة بأهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي.

تشير الأدبيات الحديثة في التمويل الإسلامي إلى أن الرغبة والقناعة لدى المتعاملين تُعد من المحددات الجوهرية لنجاح الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي فعال. ويرى إقبال ومولينيكس (2005) أن تزايد الوعي بمبادئ الشريعة، ولا سيما تحريم الربا، عزز من توجه المستثمرين نحو أدوات مالية إسلامية، خاصة الودائع الاستثمارية، التي تتيح للمودعين المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من الحصول على فائدة ثابتة. (Iqbal & Molyneux, 2005)

كما يؤكد المؤلفان أن هذه القناعة لا تتبع فقط من الالتزام الديني، بل تمتد لتشمل تقييم الأفراد لمدى كفاءة المصارف الإسلامية في إدارة الأموال وتحقيق عوائد تنافسية. ومن ثم، فإن الرغبة في التعامل مع الودائع الإسلامية ترتبط بشكل وثيق بمستوى الشفافية والحوكمة والامتثال الشرعي الذي تقدمه المؤسسات المالية الإسلامية. (Iqbal & Molyneux, 2005)

2. العراقيل الإدارية وسوء الإدارة والتنظيم

تشكل الكفاءة الإدارية والتنظيمية أحد المرتكزات الأساسية لنجاح المصارف الإسلامية في تقديم منتجاتها الاستثمارية، وعلى رأسها الودائع الاستثمارية. إذ إن نجاح هذه المنتجات لا يقتصر على كونها متوافقة مع الشريعة الإسلامية فحسب، بل يتطلب أيضًا وجود إدارة مصرفية قادرة على التخطيط والتطوير والتسويق بكفاءة عالية. وفي هذا السياق، يشير خان (2013) إلى أن الكثير من المصارف الإسلامية تعاني من نقص في الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال إدارة الاستثمارات الإسلامية، مما يؤدي إلى خلل واضح في تصميم وتنفيذ منتجات مثل الودائع الاستثمارية، التي تعتمد بطبيعتها على المرونة والدقة والشفافية في التعامل. (Khan, 2013)

كما يُضاف إلى ذلك تعقيد الإجراءات الإدارية الداخلية، وغياب التنسيق المؤسسي بين الإدارات الشرعية والاستثمارية والمحاسبية، مما يؤدي إلى إضعاف كفاءة القرار الاستثماري ويؤثر سلبًا على ثقة المودعين في قدرة البنك على إدارة أموالهم بكفاءة. ويؤكد خان (2013) في ذات السياق أن تعزيز الحوكمة الداخلية والرقابة الفاعلة داخل المصارف الإسلامية يمثل مدخلًا ضروريًا لتحسين أداء هذه المؤسسات وزيادة جاذبية الودائع الاستثمارية كمصدر تمويلي حيوي. (Khan, 2013)

3. الإمكانيات اللازمة لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية

إن طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بفعالية داخل المصارف يتطلب توافر مجموعة من الإمكانيات المؤسسية والتنظيمية والشرعية التي تضمن نجاح هذا المنتج وفعاليته في جذب الموارد المالية وتوجيهها نحو أنشطة استثمارية حقيقية. وتشمل هذه الإمكانيات وجود هيكل تنظيمي متخصص في إدارة الاستثمار، وكفاءات بشرية مؤهلة تمتلك خبرة في كل من المعاملات المالية والفقهية، إضافة إلى أنظمة محاسبية ومعلوماتية قادرة على تتبع العوائد وتوزيعها بدقة بين المودعين.

كما يشير عادل عبد الجواد (2007) إلى أن توفر إمكانيات شرعية رقابية قوية كوجود هيئة رقابة شرعية فعالة تتابع المنتجات الاستثمارية بشكل دوري يعزز من ثقة العملاء في شرعية الأدوات الاستثمارية، وهو أمر جوهري في حالة الودائع الاستثمارية المبنية على عقود المضاربة والمشاركة. ويرى أيضاً أن البنية التحتية التقنية، بما في ذلك نظم المعلومات المالية، تلعب دوراً مهماً في تحسين عمليات التقييم والمتابعة والمحاسبة، وهي أمور ضرورية لضمان الشفافية في إدارة أموال المودعين (عبد الجواد، 2007).

4. قلة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال وعدم الاستقرار الأمني

يُعد ضعف الوعي الاستثماري لدى شريحة من رجال الأعمال من المعوقات الأساسية التي تُقلل من فاعلية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي مستدام. فالكثير من المستثمرين لا يمتلكون إدراكاً كافياً لطبيعة الأدوات المالية الإسلامية، وبخاصة عقود المضاربة والمشاركة، ولا يميزون بينها وبين المنتجات المصرفية التقليدية، مما يحدّ من قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة في إطار الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، يوضح عبد الحميد الغزالي (2001) أن غياب الثقافة المالية الإسلامية لدى بعض رجال الأعمال يؤدي إلى عزوفهم عن التعاون مع المصارف الإسلامية أو توظيف أموالهم عبرها، مما يُضعف من حجم التمويل المتاح لهذه المؤسسات (الغزالي، 2001).

بالإضافة إلى ذلك، فإن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في بعض البيئات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية تشكل تحدياً آخر أمام جذب الودائع الاستثمارية، حيث يميل أصحاب رؤوس الأموال إلى تجنب المجازفة أو تجميد استثماراتهم، مما ينعكس سلباً على قدرة المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها إلى مشروعات حقيقية. ويؤكد الغزالي أن البيئة الاستثمارية المستقرة تُعد شرطاً أساسياً لتنشيط العمل المصرفي الإسلامي، لأن رأس المال الإسلامي بطبيعته أكثر ارتباطاً بالواقع الإنتاجي، وأقل ميلاً للمضاربة المجردة (الغزالي، 2001).

5. غياب التغطية الإعلامية والوعي الاستثماري

يُعد غياب التغطية الإعلامية الفعّالة أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير على فاعلية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي، حيث يعاني العديد من العملاء والمستثمرين من نقص المعلومات الدقيقة والمتكاملة حول آليات عمل هذه الودائع ومزاياها مقارنةً بالأدوات المصرفية التقليدية. يشير محمد علي عبد الله (2010) إلى أن الإعلام يعد أداة حيوية في زيادة الوعي بالمنتجات الاستثمارية الإسلامية، وأن غيابه يؤدي إلى تقييد إقبال المستثمرين على هذه الأدوات لعدم فهمهم الكامل لكيفية العمل بها أو فوائدها المتوقعة (عبد الله، 2010).

كما أن الوعي الاستثماري يُعتبر أحد العوامل المساعدة في توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة، إلا أن قلة الثقافة المالية الإسلامية بين شرائح واسعة من المجتمع تعيق هذا التوجه، وبالتالي تُضعف القدرة على جذب الودائع. ويؤكد عبد الله (2010) أن إعداد حملات إعلامية وتنقيفية مدروسة حول التمويل الإسلامي يمكن أن تُساهم بشكل فعال في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الرغبة في الانخراط في هذه الأنظمة المالية، مما يعزز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية ويسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية (عبد الله، 2010).

6. الخطط والدراسات في المصرف الإسلامي لدعم المشروعات ذات الطابع التكنولوجي

في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة، أصبح من الضروري أن تواكب المصارف الإسلامية التوجهات الحديثة وتقوم بتطوير خطط استراتيجية لدعم المشروعات ذات الطابع التكنولوجي، سواء كانت في مجال الابتكار التكنولوجي أو في الاستثمار في الشركات الناشئة ذات الطابع التكنولوجي. وتشير دراسات عديدة إلى أن التكنولوجيا المالية أو "Fintech" قد أصبحت من أهم القطاعات التي تسهم في تعزيز نمو الاقتصاد، وأن دور المصارف الإسلامية في هذا المجال لا يزال محدودًا، رغم الإمكانيات الكبيرة التي تقدمها الودائع الاستثمارية الإسلامية لتمويل هذه المشاريع (Alharbi, 2018).

ويؤكد مصطفى وعادل (2015) على أهمية تطوير آليات تمويل متخصصة في المصارف الإسلامية لدعم المشروعات التكنولوجية، حيث أن الابتكار في هذا المجال يُمكن أن يُسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعزز قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة في الأسواق المالية العالمية. كما أن تخصيص منتجات مالية مبتكرة، مثل الودائع الاستثمارية الموجهة لدعم المشاريع التكنولوجية، يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة لجذب الاستثمارات، خاصة من فئة المستثمرين المهتمين بتكنولوجيا المعلومات والابتكار (مصطفى وعادل، 2015).

الإطار العملي للدراسة

1. مجتمع وعينة الدراسة

هذا البحث حول دراسة معوقات طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في السوق المحلي الليبي من قبل الإدارة العامة بالمصرف الإسلامي في مدينة طرابلس. لذلك سوف يكون موظفي المصرف الإسلامي المحور الرئيسي لمجتمع الدراسة، كذلك رجال الأعمال الذين يمارسون مختلف الأعمال التجارية ولهم علاقات مصرفية مع المصرف الإسلامي والمطلوب جذب أموالهم للاستثمار في الودائع الاستثمارية الإسلامية (المطلقة - المقيدة) للمصرف في حالة طرحها في السوق الليبي. أما بالنسبة لعينة الدراسة في المصرف الإسلامي تمثلت في الموظفين العاملين في أربعة أقسام في المصرف والتي تهتم بموضوع البحث ولديهم خبرة أكثر من خمس سنوات فما فوق، هذه الأقسام هي قسم التخطيط وقسم المبيعات وقسم التدريب وقسم المخاطر.

2. أداة جميع بيانات الدراسة (الاستبيان)

تم أعداد استبيان شامل وموحد لجميع أفراد مجتمع الدراسة حيث يحتوي الاستبيان على جزئين الجزء الأول مخصص للمعلومات الشخصية أو الديموغرافية والذي يتضمن معلومات عامة عن (المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة في مجال عملك ثم سؤال للعاملين أو الموظفين في العمل في أي قسم بالمصرف وبعد ذلك سؤال الى رجال الأعمال عن طبيعة عملهم بالتجارة وهل تؤيد مشروع قيام المصرف الإسلامي بطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في السوق المحلي الليبي وكم المبلغ الذي يمكن استثماره بالودائع الاستثمارية الإسلامية (المطلقة - المقيدة) وهل لديك حساب في المصرف الإسلامي).

الجزء الثاني متعلق بالفرضيات الرئيسية للدراسة والتي هي عبارة عن ست فرضيات، كل فرضية تحتوي على مجموعة عوامل مؤثرة في تلك الفرضية. اعتمد في تصميم هذا الجزء من الاستبيان على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لقياس واختبار متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الجدول (1) : مقياس ليكرت الخماسي

الاختبارات الوصفية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الصيغة الرياضية المقابلة للعبارة الوصفية	1	2	3	4	5

يوضح هذا الجدول مستوى إجابات عينة الدراسة لكل فقرة، حيث تمثل القيم المدرجة مدى تطبيق كل إجابة. يتم تحديد ذلك من خلال القيم المتوسطة لكل فقرة، والتي تتراوح بين "موافق بشدة" و"غير موافق بشدة". وتعكس الأرقام من (1 إلى 5) مستوى الإجابة لكل فقرة وفقاً لعينة الدراسة.

بعد الإعداد والانتهاء من تصميم الاستبيان تم توزيعه بين أقسام المصرف وهي (قسم التخطيط وقسم المبيعات وقسم المخاطر وقسم التدريب والتأهيل وكذلك تم توزيع الاستبيان على رجال الأعمال). حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على أفراد المجتمع بعدد 85 استبيان وقد استرجعت 80 استبانة وعند تنقيح الاستبيانات قبل معالجتها إحصائياً تم استبعاد (1) استبيان بسبب الإجابات المتطرفة، فأصبح عدد الاستبيانات القابلة للتحليل والمستردة (79) استبانة.

• صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الأداء من خلال الاستبانة التي تم إعداد أسئلتها، حيث عُرضت على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات التمويل، المصارف، المحاسبة، ورجال الأعمال لغرض التعديل والموافقة، مع الأخذ بملاحظاتهم في بناء المقياس.

ولضمان أن أسئلة الاستبانة تقيس عوامل الدراسة بدقة، قام الباحث باختبار الاتساق الداخلي لفقراتها باستخدام معامل كرونباخ ألفا. وعلى الرغم من عدم وجود معيار ثابت للقيمة المقبولة، فإن القيم التي تتجاوز 0.60 تُعد مقبولة في الدراسات المتعلقة بالعلوم الإدارية والمالية. (رزق الله، 2002)

يوضح الجدول (2) أن أقل معامل ثبات لأبعاد الاستبانة بلغ 0.979، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول، كما تشير البيانات إلى أن قيمة الصدق بلغت 0.997، مما يعكس مستوى عالٍ من الثبات والقدرة على تحقيق أهداف الدراسة، مما يعني أن نتائج الاستبانة قابلة للتكرار عند تطبيقها في ظروف مماثلة.

الجدول (2): معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (ألفا كرونباخ)

معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات	البعد (محاور الدراسة)
0.981	7	تفتقر إدارة المصرف الي الرغبة والقناعة بأهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي
0.980	6	العراقيل الإدارية وسوء الإدارة والتنظيم تؤدي الى تدني مستوى الخدمات الاستثمارية باختلاف أنواعها بالمصرف الإسلامي
0.979	6	يفتقر نظام المصرف الحالي للإمكانيات اللازمة لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية
0.984	5	قلة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال وعدم الاستقرار الأمني إحدى المعوقات الأساسية لطرح الودائع الاستثمارية في السوق الليبي
0.981	7	غياب التغطية الإعلامية وعدم رغبة رجال الأعمال في استثمار أموالهم عن طريق الودائع الاستثمارية الإسلامية
0.982	7	تنمية النشاط الاستثماري في طرح الودائع الاستثمارية (المطلقة - المقيدة) يحتاج إلى خطط ودراسات في مصرف الاسلامي لدعم المشروعات مثلا (السياحية - الطاقة المستدامة / الطاقة الشمسية - الصناعات مثل صناعة الأدوية واللقاحات)
0.997	38	الإجمالي

3. تحليل بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج الإحصاء الوصفي التحليلي باستخدام برنامج (SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة.

4. عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة

فيما يلي عرض لنتائج الإحصاء الوصفي للبيانات، والذي يتضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان.

أولاً: - التحليل الكيفي للبيانات الشخصية أو الديموغرافية للبحث

نتناول فيما يلي توزيع مفردات العينة حسب تصنيف أفراد العينة الى: الموظفين الذين يعملون في أقسام المصرف الإسلامي ورجال الأعمال الذين يرغبون في الاستثمار في الودائع الاستثمارية الإسلامية (المطلقة - المقيدة) في المصرف الاسلامي.

• توزيع مفردات العينة حسب أقسام المصرف الإسلامي ورجال الأعمال:

نلاحظ من خلال الجدول (3) ان عدد أفراد العينة لكل قسم من أقسام المصرف الإسلامي (15) فردا بنسبة (19%) من حجم العينة. أما رجال الأعمال بلغ عدد أفراد العينة لهم (19) فردا بنسبة (24%) من حجم العينة الكلية البالغة (79).

الجدول (3): يوضح توزيع مفردات العينة حسب اقسام المصرف ورجال الأعمال

تصنيف افراد العينة	العدد	النسبة المئوية
قسم التخطيط	15	19 %
قسم المبيعات	15	19 %
قسم التدريب	15	19 %
قسم المخاطر	15	19 %
رجال الاعمال	19	24 %
المجموع	79	100 %

• توزيع مفردات العينة حسب سنوات المستوى التعليمي:

أظهرت الدراسة في جدول رقم (4) أن اغلب أفراد العينة يحملون شهادات دبلوم عالي بعدد (31) فردا بنسبة (39%) من عدد أفراد المجتمع قيد الدراسة. ويأتي بالمرتبة الثاني من حملة شهادات البكالوريوس بعدد (25) فردا بنسبة (32%) من حجم أفراد المجتمع قيد الدراسة والبالغ (79) فردا. وفي المرتبة الثالثة حملة شهادات الثانوي والدبلوم المتوسط (16) فردا بنسبة (20%) من مجموع مجتمع الدراسة. أما حملة دراسة الماجستير فقد كان عددهم (5) بنسبة (6%) وعدد (2) بنسبة (3%) من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة الدكتوراه.

الجدول (4): يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى العلمي

المستوى التعليمي	عدد الافراد	النسبة المئوية
ثانوية او دبلوم متوسط	16	20 %
دبلوم عالي	31	39 %
بكالوريوس	25	32 %
ماجستير	5	6 %
دكتوراه	2	3 %
المجموع	79	100 %

• توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في مجال عملهم:

عند النظر الى الجدول رقم (5) يتضح ان سنوات الخبرة لأفراد العينة موزعة بنسبة (36%) من أجمالي مجتمع الدراسة لديهم خبرة ما بين (15-19) سنة وعددهم (28) فردا وهم اعلى نسبة، وبنسبة (33%) لسنوات الخبرة ما بين (10-14) سنة وعددهم (26) فردا في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فقد

كانت بنسبة (20%) لسنوات الخبرة ما بين (5-9) سنوات وعددهم (16) فرداً، أما في المرتبة الرابعة فكان ما نسبته (11%) لسنوات الخبرة من افراد عينة الدراسة ما بين (10-20) سنة وعددهم (9) افراد.

الجدول (5): يوضح توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 - 9 سنة	16	20 %
10 - 14 سنة	26	33 %
15 - 19 سنة	28	36 %
20 سنة فمل فوق	9	11 %
المجموع	79	100 %

• توزيع مجال عمل رجال الأعمال:

أظهرت الدراسة في الجدول (6) أن نسبة (47%) بعدد (9) من رجال الأعمال الذين استطلعت آرائهم يعملون في مجال تجارة المواد، وآخرين من رجال الأعمال يعملون في مجال المقاولات بنسبة (32%) بعدد (6). أما المجموعة الأخيرة بنسبة (21%) بعدد (4) يعملون في مجال الاستثمار.

الجدول (6): يوضح توزيع مجال عمل رجال الأعمال

مجال عمل رجال الاعمال	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
تجار المواد	9	47 %
المقولات	6	32 %
الاستثمار	4	21 %
المجموع	19	100 %

• رغبة رجال الأعمال لاستثمار أموالهم في المصرف الاسلامي:

أظهرت الدراسة في الجدول (7) أن نسبة (40%) بعدد (10) من رجال الأعمال الذين استطلعت آرائهم يرغبون باستثمار أموالهم في المصرف الاسلامي بمبلغ اقل من ربع مليون دينار لبيي. وآخرين منهم يرغبوا باستثمار أموالهم في المصرف الاسلامي بمبلغ اقل من نص مليون دينار لبيي بنسبة (38%) بعدد (6). أما المجموعة الأخيرة بنسبة (24%) بعدد (3) يرغبوا باستثمار أموالهم في المصرف الاسلامي بمبلغ أكثر من نص مليون دينار لبيي.

الجدول (7): يوضح توزيع مفردات العينة رغبة رجال الأعمال للاستثمار أموالهم

قيمة استثمار الودائع	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
أقل من ربع مليون د.ل	10	40 %
أقل من نصف مليون د.ل	6	38 %
أكثر من نصف مليون د.ل	3	24 %
المجموع	19	100 %

• تحليل سنوات العمر لمجتمع الدراسة:

كما أظهرت الدراسة في الجدول (8) أن نسبة (20%) بعدد (16) فردا من مجتمع الدراسة أعمارهم تتراوح من (20-30) سنة، ونسبة (33%) بعدد (26) فردا من مجتمع الدراسة أعمارهم تتراوح من (30-40) سنة، ونسبة (35%) بعدد (28) فردا من مجتمع الدراسة أعمارهم تتراوح من (40-50) سنة، ونسبة (11%) بعدد (9) فردا من مجتمع الدراسة أعمارهم تتراوح فوق (50) سنة.

الجدول (8): يوضح توزيع مفردات العينة لمجتمع الدراسة حسب العمر بالسنوات

عمر افراد العينة	العدد	النسبة المئوية
20 – 30 سنة	16	20 %
30 – 40 سنة	26	33 %
40 – 50 سنة	28	36 %
50 سنة فمل فوق	9	11 %
المجموع	79	100 %

ثانيا: تحليل البيانات اختبار الفرضيات الرئيسية للبحث

تم تحليل بيانات الاستبيان إحصائيا باستخدام برنامج المايكروسوفت الأكسل وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية برنامج (SPSS) للجزء الثاني من عينات المجتمع قيد الدراسة لبيانات الفرضيات بوضع الفرضية وعواملها بجدول يحتوي خانات تعرض مقياس ليكرت الخماسي وهي أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا أوافق ولا أوافق بشدة حيث تم وضع جميع لعدد التكرارات لآراء عينات مجتمع الدراسة كما في الجدول (9). وبعد معالجة البيانات إحصائيا تم وضع النتائج في جدول يحتوي على رقم السؤال أو العامل المؤثر وبعد ذلك وصف العامل المؤثر بخمسة خانات تعرض مقياس ليكرت الخماسي وهي أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا أوافق ولا أوافق بشدة حيث تم وضع جميع لعدد التكرارات لآراء عينات مجتمع الدراسة وبعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل مع احتساب الانحراف المعياري والنسبة المئوية واختبار t للعامل المؤثر بالفرضية أو المحور وبعدها اتجاه العينة للعامل المؤثر كما في الجدول رقم (10) مع وضع رتبة هذا العامل بحسب استطلاع آراء المتوسط الحسابي لمجتمع الدراسة. إما الجدول الثاني تم الحصول عليه من الجدول الأول وهو يخص الفرضية أو المحور ويحتوي هذا الجدول على المتوسط العام للفرضية والانحراف المعياري والنسبة المئوية واختبار t والاتجاه العام للفرضية وعدد العينات كما في الجدول (11). وفيما يلي مناقشة نتائج فرضيات البحث: -

الجدول (9) : مقياس ليكرت الخماسي

الرتبة	الفترات المناظرة	الفروقات
لا أوافق بشدة	1.0 – 1.79	0.79
لا أوافق	1.8 – 2.59	0.79
محايد	2.6 – 3.39	0.79
أوافق	3.4 – 4.19	0.79
أوافق بشدة	4.2 – 5.0	0.8

مناقشة نتائج فرضيات البحث: -

الفرضية الأولى: (تفتقر إدارة المصرف إلى الرغبة والقناعة بأهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي).

تم معالجة البيانات إحصائياً ووضعها في الجدول (10) الذي يحتوي على العوامل المؤثرة في الفرضية الأولى وهي سبع عوامل تم ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية للمجتمع المستطلع آرائه والبالغ 79 عينة كذلك نلاحظ عدد التكرارات أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا أوافق ولا أوافق بشدة بعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل والانحراف المعياري والنسبة المئوية للعامل وكذلك اختبار t وبعدها اتجاه العامل ورتبة العامل حسب متوسطات آراء المستطلعين. من خلال النظر إلى الجدول (10) نلاحظ العامل المتحصل على المرتبة الأولى بنسبة مئوية (87.59%) وبمتوسط حسابي. (4.37) لاستبيان الدراسة من الذين استطلعت آرائهم أي أغلبهم موافقين وبشدة (عدم تقاسم مهام الاستعدادات لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بين إدارات المصرف (إدارة المعلومات والتخطيط وإدارة التسويق وإدارة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصرف).

الجدول (10): معالجة البيانات إحصائياً للعوامل المؤثرة بالفرضية الأولى

رقم السؤال	العوامل المؤثرة بالفرضية الأولى	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اختبار T	اتجاه العينة	رتبة العامل
6.1	عدم تقاسم مهام الاستعدادات لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بين إدارات المصرف (إدارة المعلومات والتخطيط وإدارة التسويق وإدارة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصرف)	51	13	11	2	2	4.3797	0.991	87.59	12.374	أوافق بشدة	1

تم اخذ اختبار (t) للعوامل المؤثرة للفرضية الأولى والغاية منه هو أثبات انه هناك علاقة تربط بين الفرضية وعواملها حيث تم استخراج (t) الجدولية والبالغة (1.991) من الجداول الإحصائية لاختبار (t) ذو طرفين عند درجة حرية 78 حسب أفراد المجتمع قيد الدراسة. وعند النظر والملاحظة للجدول رقم (10) نشاهد أن خانة اختبار (t) المحسوبة فيه جميع قيمها أكبر من قيمة (t) الجدولية. أي انه هناك علاقة قوية بين عوامل الفرضية الأولى أو المحور الأول وهذه العلاقة صحيحة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة (t) المحسوبة للعوامل أولى وثانية وثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة يدل على أن هناك علاقة قوية وان الفرضية الأولى تعتمد اعتماد رئيسي على تلك العوامل فيجب علينا الاهتمام بهم واستغلالهم في تطوير وتحسين الاستثمار في الودائع الاستثمارية الاسلامية.

أما العامل السابع نلاحظ أن قيمة (t) والبالغة (1.123) اقل من قيمة (t) الجدولية وهذا يعني انه لا توجد علاقة ولا أي تأثير بين هذا العامل والفرضية الأولى.

إما فائدة احتساب الانحراف المعياري لمتوسطات العوامل المؤثرة في الفرضية الأولى هو لكي نحدد مرتبة العامل في حالة تساوي قيم المتوسطات الحسابية لهم، وعليه سوف نذهب إلى خانة الانحراف المعياري ونختار أصغر قيمة للانحراف المعياري لكي يكون صاحبها أعلى من العامل الآخر، إما في الجدول رقم (11) فهو يخص الفرضية الأولى المتحصل على قيمه من نتائج عوامل الفرضية الأولى حيث نجد أن نسبة (76.17%) من أراء المجتمع قيد الدراسة يوافق عليها وبمتوسط حسابي (3.808). ونلاحظ الانحراف المعياري صغير جدا أي لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية لعوامل الفرضية الأولى كذلك نجد أن قيمة اختبار (t) المحسوبة (6.078) أعلى أو أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.991) وهذا يعني صحة هذه الفرضية وكان الاتجاه العام لأراء مجتمع قيد الدراسة يوافقون عليها.

الجدول (11): النتائج الإحصائية للفرضية الأولى

المتوسط العام للفرضية الأولى كاملة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للفرضية	اختبار t للفرضية	عدد العينات
3.8083	76.17	1.1820	موافق	6.0780	79	

الفرضية الثانية: (العراقيل الإدارية وسوء الإدارة والتنظيم تؤدي إلى تدني مستوى الخدمات الاستثمارية باختلاف أنواعها بالمصرف الاسلامي)

الجدول (12) يحتوي على العوامل المؤثرة في الفرضية الثانية أو المحور الثاني وهي ست عوامل تم ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية للمجتمع المستطلعة آرائهم والبالغ 79 عينة كذلك نلاحظ عدد التكرارات أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا أوافق ولا أوافق بشدة بعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل والانحراف المعياري والنسبة المئوية للعامل وكذلك اختبار t وبعدها اتجاه العامل ورتبة العامل حسب متوسطات آراء المستطلعين. من خلال النظر إلى الجدول (12) نلاحظ العامل المتحصل على المرتبة الأولى بنسبة مئوية (86.33%) وبمتوسط حسابي (4.316) لاستبيان الدراسة من الذين استطلعت آرائهم أي أغلبهم موافقين وبشدة إلى أن يوجد قصور في فهم المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عملية طرح الودائع الاستثمارية (المطلقة - المقيدة).

الجدول (12): معالجة البيانات إحصائيا للعوامل المؤثرة بالفرضية الثانية

رقم السؤال	العوامل المؤثرة بالفرضية الثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اختبار T	اتجاه العينة	رتبة العامل
------------	----------------------------------	------------	-------	-------	----------	---------------	---------	-------------------	----------------	----------	--------------	-------------

2.2	قصور في فهم المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عملية طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية.	50	14	7	6	2	4.3165	1.081	86.33	10.828	أوافق بشدة	1
3.2	وجود عوائق قانونية لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية لتطبيق الودائع الاستثمارية.	49	13	10	3	4	4.2658	1.240	85.32	9.867	أوافق بشدة	2
1.2	قلة وجود الكوادر المتدربة الخاصة بالودائع الاستثمارية الإسلامية (المطلقة - المقيدة) وقدرتها على تركيب وتشغيل منظومات الصيرفة الإسلامية.	46	17	10	2	4	4.2532	1.103	85.06	10.096	أوافق بشدة	3
4.2	ضعف الهيكل القانوني التشريعي الذي يتناسب مع متطلبات الصيرفة الإسلامية الخاصة بصيغة التمويل عن طريق الودائع الاستثمارية الإسلامية.	28	18	19	9	5	3.6862	1.244	73.92	4.974	أوافق	4
5.2	عدم توحيد الإدارة العامة للمصرف للإدارات وتجهيئتها للعمل بالودائع الاستثمارية الإسلامية.	21	20	20	8	10	3.4304	1.327	68.61	2.882	أوافق	5
6.2	تفتقر إدارة المصرف لفريق متخصص في صياغة وتجهيز عقود شرعية وقانونية تحكم العلاقة وتضمن الحقوق المتبادلة بين العميل والمصرف وتوضيح نوع الخدمة وأطراف التعامل.	23	17	15	13	11	3.3544	1.415	67.09	2.227	أوافق	6

تم اخذ اختبار (t) للعوامل المؤثرة للفرضية الأولى والغاية منه هو أثبات انه هناك علاقة تربط بين الفرضية وعواملها حيث تم استخراج (t) الجدولية والبالغة (1.991) من الجداول الإحصائية لاختبار (t) ذو طرفين عند درجة حرية 78 حسب أفراد المجتمع قيد الدراسة. وعند النظر والملاحظة للجدول رقم (12) نشاهد أن خانة اختبار (t) المحسوبة فيه جميع قيمها أكبر من قيمة (t) الجدولية. أي انه هناك علاقة قوية بين عوامل الفرضية الثانية أو المحور الثاني وهذه العلاقة صحيحة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة (t) المحسوبة للعوامل أولى وثانية وثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة يدل على أن هناك علاقة قوية وان الفرضية الأولى تعتمد اعتماد رئيسي على تلك العوامل فيجب علينا الاهتمام بهم واستغلالهم في تطوير وتحسين الاستثمار في الودائع الاستثمارية، إما في الجدول رقم (13) فهو يخص الفرضية الثانية المتحصل على قيمه من نتائج عوامل الفرضية الثانية حيث نجد أن نسبة (80%) من آراء المجتمع قيد الدراسة يوافق عليها وبمتوسط حسابي (4). ونلاحظ الانحراف المعياري صغير جدا أي لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية للعوامل الفرضية الثانية كذلك نجد أن قيمة اختبار (t) المحسوبة (7.7787) اعلى أو أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.991) وهذا يعني صحة هذه الفرضية وكان الاتجاه العام لآراء مجتمع قيد الدراسة يوافقون عليها.

الجدول (13): النتائج الإحصائية للفرضية الثانية

عدد العينات	اختبار t للفرضية	الاتجاه العام للفرضية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المتوسط العام للفرضية الثانية
79	7.7787	موافق	1.1426	80.00	4.0000	

الفرضية الثالثة: (يفتقر نظام المصرف الحالي للإمكانيات اللازمة لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية) الجدول (14) يحتوي على العوامل المؤثرة في الفرضية الثالثة أو المحور الثالث وهي ست عوامل تم ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية للمجتمع المستطلعة آرائهم والبالغ 79 عينة كذلك نلاحظ عدد التكرارات أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا وأوفق ولا أوفق بشدة بعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل والانحراف المعياري والنسبة المئوية للعامل وكذلك اختبار t وبعدها اتجاه العامل ورتبة العامل حسب متوسطات آراء المستطلعين. من خلال النظر إلى الجدول (14) نلاحظ العامل المتحصل على المرتبة الأولى بنسبة مئوية (86.84%) وبمتوسط حسابي (4.341) لاستبيان الدراسة من الذين استطلعت آرائهم أي اغلبهم موافقين وبشدة إلى أن تطور مستوى الخدمات المقدمة تؤثر في جذب الودائع الاستثمارية.

الجدول (14): معالجة البيانات إحصائيا للعوامل المؤثرة بالفرضية الثالثة

رقم السؤال	العوامل المؤثرة بالفرضية الثالثة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	المعيار الانحراف	النسبة المئوية	اختبار T	اتجاه العينة	رتبة العامل
3.3	تطور مستوى الخدمات المقدمة تؤثر في جذب الودائع الاستثمارية الاسلامية.	47	19	7	5	1	4.3418	0.973	86.84	12.263	أوافق بشدة	1
4.3	قلة التوسع في الفروع وانتشارها اثر سلبي على زيادة حجم الودائع الاستثمارية الاسلامية.	49	11	10	7	2	4.2405	1.135	84.81	9.717	أوافق بشدة	2
5.3	تنوع الاستثمارات والأعمال المصرفية تعمل على جذب الودائع الاستثمارية الاسلامية.	28	17	20	9	5	3.6835	1.246	73.67	4.876	اوافق	3
6.3	الافتقار للهندسة المالية بشأن استحداث منتجات جديدة من الودائع الاستثمارية الإسلامية تستقطب عدد أكثر من المدخرات.	23	18	21	8	9	3.4810	1.319	69.62	3.241	أوافق	4
1.3	ضعف المعلومات المتوفرة عن الودائع الاستثمارية لدى العاملين ذوي العلاقة.	18	16	19	15	11	3.1899	1.359	63.80	1.241	محايد	5

تم اخذ اختبار (t) للعوامل المؤثرة للفرضية الثالثة والغاية منه هو أثبات انه هناك علاقة تربط بين الفرضية وعواملها حيث تم استخراج (t) الجدولية والبالغة (1.991) من الجداول الإحصائية لاختبار (t) ذو طرفين عند درجة حرية 78 حسب أفراد المجتمع قيد الدراسة. وعند النظر والملاحظة للجدول رقم (14) نشاهد أن خانة اختبار (t) المحسوبة فيه جميع قيمها أكبر من قيمة (t) الجدولية. أي انه هناك علاقة قوية بين عوامل الفرضية الثالثة أو المحور الثالث وهذه العلاقة صحيحة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة (t) المحسوبة للعوامل أولى وثانية وثلاثة والرابعة يدل على أن هناك علاقة قوية وان الفرضية الثالثة تعتمد اعتماد رئيسي على تلك العوامل فيجب علينا الاهتمام بهم واستغلالهم في تطوير وتحسين الاستثمار في الودائع الاستثمارية، إما في الجدول رقم (15) فهو يخص الفرضية الثالثة المتحصل على قيمه من نتائج عوامل الفرضية الثالثة حيث نجد أن نسبة (73.71%) من آراء المجتمع قيد الدراسة يوافق عليها وبمتوسط حسابي (3.685). ونلاحظ الانحراف المعياري صغير أي لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية للعوامل الفرضية الثالثة كذلك نجد أن قيمة اختبار (t) المحسوبة (5.185) اعلى أو أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.991) وهذا يعني صحة هذه الفرضية وكان الاتجاه العام لآراء مجتمع قيد الدراسة يوافقون عليها.

عدد العينات	اختبار t للفرضية	الاتجاه العام للفرضية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المتوسط العام للفرضية الثالثة
79	5.1858	موافق	1.1752	73.71	3.6857	

الفرضية الرابعة: (قلة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال وعدم الاستقرار الأمني إحدى المعوقات الأساسية لطرح الودائع الاستثمارية في السوق الليبي).

الجدول (16) يحتوي على العوامل المؤثرة في الفرضية الرابعة أو المحور الرابع وهي خمسة عوامل تم ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية للمجتمع المستطلعة آرائهم والبالغ 79 عينة كذلك نلاحظ عدد التكرارات أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا وأوفق ولا أوفق بشدة بعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل والانحراف المعياري والنسبة المئوية للعامل وكذلك اختبار t وبعدها اتجاه العامل ورتبة العامل حسب متوسطات آراء المستطلعين. من خلال النظر إلى الجدول (16) نلاحظ العامل المتحصل على المرتبة الأولى بنسبة مئوية (88.61%) وبمتوسط حسابي. (4.4304) لاستبيان الدراسة من الذين استطلعت آرائهم أي أغلبهم موافقين وبشدة إلى أن توقف السوق المالي الليبي مما أدى إلى ضعف البيئة الاستثمارية الليبية.

الجدول (16): معالجة البيانات إحصائياً للعوامل المؤثرة بالفرضية الرابعة

رقم السؤال	العوامل المؤثرة بالفرضية الرابعة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اختبار T	اتجاه العينة	رتبة العامل
4.4	توقف السوق المالي الليبي مما أدى إلى ضعف البيئة الاستثمارية الليبية.	51	20	1	5	2	4.4304	0.983	88.61	12.934	أوافق بشدة	1
1.4	ضعف الثقافة العامة حول منتجات الصيرفة الإسلامية للمودعين ورجال الأعمال وخصوصاً الودائع الاستثمارية.	47	19	5	5	3	4.2911	1.088	85.82	10.549	أوافق بشدة	2
5.4	ضعف البيئة الاستثمارية الحالية وعدم استقرار السوق وعدم الاستقرار الأمني.	45	17	10	4	3	4.2278	1.097	84.56	9.947	أوافق بشدة	3
2.4	تزامن طرح الأعمال المصرفية الإسلامية مع عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.	36	30	4	4	5	4.1139	1.132	82.28	8.745	أوافق	4

تم اخذ اختبار (t) للعوامل المؤثرة للفرضية الرابعة والغاية منه هو أثبات انه هناك علاقة تربط بين الفرضية وعواملها حيث تم استخراج (t) الجدولية والبالغة (1.991) من الجداول الإحصائية لاختبار (t) ذو طرفين عند درجة حرية 78 حسب أفراد المجتمع قيد الدراسة. وعند النظر والملاحظة للجدول رقم (16) نشاهد أن خانة اختبار (t) المحسوبة فيه جميع قيمها أكبر من قيمة (t) الجدولية. أي انه هناك علاقة قوية بين عوامل الفرضية الرابعة أو المحور الرابعة وهذه العلاقة صحيحة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة (t) المحسوبة للعوامل أولى وثانية وثلاثة والرابعة والخامس يدل على أن هناك علاقة قوية وان الفرضية الرابعة تعتمد اعتماد رئيسي على تلك العوامل فيجب علينا الاهتمام بهم وإيجاد الحلول المناسبة لخلق بيئة مناسبة في تطوير وتحسين الاستثمار في الودائع الاستثمارية، إما في الجدول رقم (17) فهو يخص الفرضية الرابعة المتحصل على قيمه من نتائج عوامل الفرضية الرابعة حيث نجد أن نسبة (84.05%) من أراء المجتمع قيد الدراسة يوافق بشدة عليها وبمتوسط حسابي (4.2025). ونلاحظ الانحراف المعياري صغير أي لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية للعوامل الفرضية الرابعة كذلك نجد أن قيمة اختبار (t) المحسوبة (9.8912) اعلى أو أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.991) وهذا يعني صحة هذه الفرضية وكان الاتجاه العام لآراء مجتمع قيد الدراسة يوافقون بشدة عليها.

عدد العينات	اختبار t للفرضية	الاتجاه العام للفرضية	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	المتوسط العام للفرضية الثالثة
79	9.8912	موافق بشدة	1.0806	84.05	4.2025	

الفرضية الخامسة: - (غياب التغطية الإعلامية والوعي الاستثماري لرجال الأعمال في الرغبة باستثمار أموالهم عن طريق الودائع الاستثمارية الإسلامية)

الجدول (18) يحتوي على العوامل المؤثرة في الفرضية الخامسة أو المحور الخامسة وهي تسع عوامل تم ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية للمجتمع المستطلعة آرائهم والبالغ 79 عينة كذلك نلاحظ عدد التكرارات أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا وأوفق ولا أوفق بشدة بعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل والانحراف المعياري والنسبة المئوية للعامل وكذلك اختبار t وبعدها اتجاه العامل ورتبة العامل حسب متوسطات آراء المستطلعين. من خلال النظر إلى الجدول (18) نلاحظ العامل المتحصل على المرتبة الأولى بنسبة مئوية (87.85%) وبمتوسط حسابي. (4.3924) لاستبيان الدراسة من الذين استطلعت آرائهم أي أغلبهم موافقين وبشدة إلى أن تؤثر النجاحات الاستثمارية ومصادقية التعامل لإدارة المصرف على جذب الودائع الاستثمارية الإسلامية.

الجدول (18): معالجة البيانات إحصائياً للعوامل المؤثرة بالفرضية الخامسة

رقم السؤال	العوامل المؤثرة بالفرضية الخامسة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اختبار T	اتجاه العينة	رتبة العامل
4.5	تؤثر النجاحات الاستثمارية الإسلامية ومصادقية التعامل لإدارة المصرف على جذب الودائع الاستثمارية الإسلامية	49	18	7	4	1	4.3924	0.939	87.85	13.174	أوافق بشدة	1
1.5	ضعف الإدارات المختصة في التسويق والإعلام لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين بمنتج الودائع الاستثمارية الإسلامية لتنمية مدخراتهم	50	15	7	5	2	4.3418	1.049	86.84	11.373	أوافق بشدة	2
5.5	لا تساهم وسائل الإعلام (المرئية - المسموعة - ووسائل التواصل الاجتماعي) بشكل كبير في الترويج للودائع الاستثمارية الإسلامية	49	13	11	4	2	4.3038	1.054	86.08	10.991	أوافق بشدة	3
6.5	غياب مشاركة المصرف في الندوات وورش العمل المصرفية التي تساهم في توعية وحث رجال الاعمال على استثمار أموالهم في الودائع الاستثمارية الإسلامية	28	17	20	9	5	3.6835	1.246	73.67	4.876	أوافق	4
3.5	وجود الخدمات المصرفية الالكترونية يشجع على التعامل مع المصرف الإسلامي	28	16	10	16	9	3.4810	1.440	69.62	2.969	أوافق	5

2.5	بدلاً عن الودائع الأجلة التقليدية	24	16	19	11	9	3.4430	1.356	68.86	2.903	أوافق	6
ضعف وضوح الرؤية في تطبيق طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية ضمن خطة التحول للصيرفة الإسلامية للمصرف												
7.5	على النوعية في الاستثمار بالودائع الاستثمارية والمصارف الإسلامية	27	14	13	15	10	3.4177	1.447	68.35	2.567	أوافق	7
يوجد قصور في الأعلام الحكومي												

تم اخذ اختبار (t) للعوامل المؤثرة للفرضية الخامسة والغاية منه هو أثبات انه هناك علاقة تربط بين الفرضية وعواملها حيث تم استخراج (t) الجدولية والبالغة (1.991) من الجداول الإحصائية لاختبار (t) ذو طرفين عند درجة حرية 78 حسب أفراد المجتمع قيد الدراسة. وعند النظر والملاحظة للجدول رقم (18) نشاهد أن خانة اختبار (t) المحسوبة فيه جميع قيمها أكبر من قيمة (t) الجدولية. أي انه هناك علاقة قوية بين عوامل الفرضية الخامسة أو المحور الخامس وهذه العلاقة صحيحة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة (t) المحسوبة للعوامل أولى وثانية وثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة يدل على أن هناك علاقة قوية وان الفرضية الخامسة تعتمد اعتماد رئيسي على تلك العوامل فيجب علينا الاهتمام بهم واستغلالهم في تطوير وتحسين الاستثمار في الودائع الاستثمارية، إما في الجدول رقم (19) فهو يخص الفرضية الخامسة المتحصل على قيمه من نتائج عوامل الفرضية الخامسة حيث نجد أن نسبة (74.80%) من آراء المجتمع قيد الدراسة يوافق عليها وبمتوسط حسابي (3.7398). ونلاحظ الانحراف المعياري صغير جداً أي لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية للعوامل الفرضية الخامسة كذلك نجد أن قيمة اختبار (t) المحسوبة (5.3228) اعلى أو أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.991) وهذا يعني صحة هذه الفرضية وكان الاتجاه العام لآراء مجتمع قيد الدراسة يوافقون عليها.

الجدول (19): النتائج الإحصائية للفرضية الخامسة

المتوسط العام للفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للفرضية	اختبار t للفرضية	عدد العينات
	3.7398	74.80	1.2353	موافق	5.3228	79

الفرضية السادسة: (تنمية النشاط الاستثماري في طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية (المطلقة - المقيدة) يحتاج إلى خطط ودراسات في مصرف الاسلامي لدعم المشروعات مثلا (السياحية - الطاقة المستدامة / الطاقة الشمسية - الصناعات مثل صناعة الأدوية واللقاحات))

الجدول (20) يحتوي على العوامل المؤثرة في الفرضية السادسة أو المحور السادس وهي سبع عوامل تم ترتيبها حسب المتوسطات الحسابية للمجتمع المستطلعة آرائهم والبالغ 79 عينة كذلك نلاحظ عدد التكرارات أوافق بشدة وأوافق ومحايد ولا أوافق ولا أوافق بشدة بعدها تم احتساب المتوسط الحسابي لكل عامل والانحراف المعياري والنسبة المئوية للعامل وكذلك اختبار t وبعدها اتجاه العامل ورتبة العامل حسب متوسطات آراء المستطلعين. من خلال النظر إلى الجدول (20) نلاحظ العامل المتحصل على المرتبة الأولى بنسبة مئوية (88.35%) وبمتوسط حسابي. (4.4177) لاستبيان الدراسة من الذين استطلعت آرائهم أي أغلبهم موافقين وبشدة إلى أن ضعف إدارة المصرف في تقديم مقترحات وأفكار بخصوص الودائع الاستثمارية مناسبة لهذه الظروف الحالية.

الجدول (20): معالجة البيانات إحصائيا للعوامل المؤثرة بالفرضية السادسة

رقم السؤال	العوامل المؤثرة بالفرضية السادسة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اختبار T	اتجاه العينة	رتبة العامل
1.6	ضعف إدارة المصرف في تقديم مقترحات وأفكار بخصوص الودائع الاستثمارية الإسلامية مناسبة لهذه الظروف الحالية.	53	14	6	4	2	4.4177	1.008	88.35	12.504	أوافق بشدة	1
4.6	ازدياد المخاطر القانونية الناتجة عن الوضع القائم مثل إيقاف إجراءات السجل العقاري تحد من التخطيط والاستثمار في المشاريع العقارية.	51	15	7	5	1	4.3924	0.980	87.85	12.635	أوافق بشدة	2
6.6	هناك قصور في المعلومات والتخطيط من قبل إدارة المصرف في إيجاد مشاريع متناوبة مع فكر الودائع الاستثمارية الإسلامية.	49	14	10	4	2	4.3165	1.044	86.33	11.203	أوافق بشدة	3
3.6	العائد المتحصل عليه من صيغة المرابحة الأكثر استخداماً في الظروف الحالية مما يدفع المصرف لعدم دراسة وتخطيط لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية التي تزيد من تكلفة التمويل.	43	19	9	6	2	4.2025	1.079	84.05	9.908	أوافق بشدة	4

قلة قدرة رجال الأعمال في تقديم دراساتهم للمصرف للاستثمار في الودائع الاستثمارية الإسلامية في ظل الظروف الراهنة.											
2.6	33	17	12	9	8	3.7342	1.375	74.68	4.747	أوافق	5
قلة الدراسات حول طريقة الاستثمار بالودائع الاستثمارية الإسلامية في مجالات الطاقة المستدامة وصناعات الدوائية والسياحة والتي تناسب ظروفنا الحالية.											
7.6	31	19	8	11	10	3.6329	1.443	72.66	3.899	أوافق	6
ضعف امكانيات رجال الاعمال او المؤسسات الحكومية في طرح أفكارهم للمصرف في الاستثمار في الودائع الاستثمارية الإسلامية في مجالات السياحة والصناعة او الطاقات المستدامة											
5.6	20	21	11	17	10	3.3038	1.390	66.08	1.943	محايد	7

تم اخذ اختبار (t) للعوامل المؤثرة للفرضية السادسة والغاية منه هو أثبات انه هناك علاقة تربط بين الفرضية وعواملها حيث تم استخراج (t) الجدولية والبالغة (1.991) من الجداول الإحصائية لاختبار (t) ذو طرفين عند درجة حرية 78 حسب أفراد المجتمع قيد الدراسة. وعند النظر والملاحظة للجدول رقم (20) نشاهد أن خانة اختبار (t) المحسوبة فيه جميع قيمها أكبر من قيمة (t) الجدولية. أي انه هناك علاقة قوية بين عوامل الفرضية السادسة أو المحور السادس وهذه العلاقة صحيحة حيث نلاحظ ارتفاع قيمة (t) المحسوبة للعوامل أولى وثانية وثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة يدل على أن هناك علاقة قوية وان الفرضية الخامسة تعتمد اعتماد رئيسي على تلك العوامل فيجب علينا الاهتمام بهم واستغلالهم في تطوير وتحسين الاستثمار في الودائع الاستثمارية، إما في الجدول رقم (21) فهو يخص الفرضية السادسة المتحصل على قيمه من نتائج عوامل الفرضية السادسة حيث نجد أن نسبة (80%) من آراء المجتمع قيد الدراسة يوافق عليها وبمتوسط حسابي (4). ونلاحظ الانحراف المعياري صغير جدا أي لا يوجد فروق بين المتوسطات الحسابية للعوامل الفرضية الخامسة كذلك نجد أن قيمة اختبار (t) المحسوبة (7.7787) اعلى أو أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.991) وهذا يعني صحة هذه الفرضية وكان الاتجاه العام لآراء مجتمع قيد الدراسة يوافقون عليها.

الجدول (21): النتائج الإحصائية للفرضية السادسة

المتوسط العام للفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للفرضية	اختبار t للفرضية	عدد العينات
	4.0000	80.00	1.1426	موافق	7.7787	79

ثالثاً: ترتيب الفرضيات الرئيسية للبحث حسب المتوسط الحسابي

الجدول رقم (22) يوضح ترتيب فرضيات البحث حسب آراء المجتمع الدراسة من خلال ترتيب وتسلسل الفرضيات حسب قيم متوسطات الفرضيات حيث نلاحظ أن الترتيب الأول الفرضية الرابعة وهي قلة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال وعدم الاستقرار الأمني إحدى المعوقات الأساسية لطرح الودائع الاستثمارية في السوق الليبي.

الجدول رقم (22): يوضح ترتيب فرضيات البحث حسب آراء المجتمع الدراسة

تسلسل الفرضيات	الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الاتجاه العام للفرضية	اختبار T للفرصية	عدد العينات
الفرضية الرابعة	قلة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال وعدم الاستقرار الأمني إحدى المعوقات الأساسية لطرح الودائع الاستثمارية في السوق الليبي	4.203	1.081	84.051	موافق بشدة	9.891	79
الفرضية السادسة	تنمية النشاط الاستثماري في طرح الودائع الاستثمارية (المطلقة - المقيدة) يحتاج إلى خطط ودراسات في مصرف الاسلامي لدعم المشروعات مثلا (السياحية - الطاقة المستدامة / الطاقة الشمسية - الصناعات مثل صناعة الأدوية واللقاحات)	4.000	1.143	80.000	موافق	7.779	79
الفرضية الثانية	العراقيل الإدارية وسوء الإدارة والتنظيم تؤدي الى تدني مستوى الخدمات الاستثمارية باختلاف أنواعها بالمصرف الإسلامي	4.000	1.143	80.000	موافق	7.779	79
الفرضية الأولى	تفتقر إدارة المصرف الي الرغبة والقناعة بأهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية كمصدر تمويلي	3.808	1.182	76.17	موافق	6.078	79
الفرضية الخامسة	غياب التغطية الإعلامية والوعي الاستثماري لرجال الأعمال في الرغبة باستثمار أموالهم عن طريق الودائع الاستثمارية الإسلامية	3.740	1.235	74.80	موافق	5.323	79
الفرضية الثالثة	يفتقر نظام المصرف الحالي للإمكانيات اللازمة لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية	3.686	1.175	73.713	موافق	5.186	79

رابعاً: ترتيب عوامل الفرضيات الرئيسية للبحث حسب الأهمية

اهم العوامل الواجب الاهتمام بها تم استخراجها من نتائج وتحليل مجتمع الدراسة حيث تم حصر العوامل التي يتراوح قيمة متوسطات الحسابية لها ما بين (5 - 4.2) على أنها اهم العوامل التي يجب معالجتها والاهتمام بها لحل مشكلة البحث قيد الدراسة والجدول رقم (23) يوضح ذلك. حيث تم اخذ العوامل ذات الاتجاه

موافقون بشدة لجميع الفرضيات لأفراد عينة الدراسة، حيث تم اخذ العشرة الأولى لأعلى قيم للمتوسط الحسابي وجميعهم كان رأي مجتمع الدراسة موافقون وبشدة.

جدول رقم (23): يوضح اهم العوامل ذات الاتجاه موافقون بشدة

الفرضيات	العوامل المؤثرة التي يجب معالجتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اختبار T للفرضية	الاتجاه العام للفرضية	ترتيب العامل المؤثر
الفرضية الرابعة	توقف السوق المالي الليبي مما أدى إلى ضعف البيئة الاستثمارية الليبية.	4.4304	0.983	88.61	12.934	موافق بشدة	1
الفرضية السادسة	ضعف إدارة المصرف في تقديم مقترحات وأفكار بخصوص الودائع الاستثمارية الإسلامية مناسبة لهذه الظروف الحالية.	4.4177	1.008	88.35	12.504	موافق بشدة	2
الفرضية الخامسة	تؤثر النجاحات الاستثمارية الإسلامية ومصادقية التعامل لإدارة المصرف على جذب الودائع الاستثمارية الإسلامية	4.3924	0.939	87.85	13.174	موافق بشدة	3
الفرضية السادسة	ازدياد المخاطر القانونية الناتجة عن الوضع القائم مثل إيقاف إجراءات السجل العقاري تحد من التخطيط والاستثمار في المشاريع العقارية.	4.3924	0.980	87.85	12.635	موافق بشدة	4
الفرضية الأولى	عدم تقاسم مهام الاستعدادات لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بين إدارات المصرف (إدارة المعلومات والتخطيط وإدارة التسويق وإدارة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصرف)	4.3797	0.991	87.59	12.374	موافق بشدة	5
الفرضية الثالثة	تطور مستوى الخدمات المقدمة تؤثر في جذب الودائع الاستثمارية الإسلامية.	4.3418	0.973	86.84	12.263	موافق بشدة	6
الفرضية الخامسة	ضعف الإدارات المختصة في التسويق والإعلام لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين بمنتجات الودائع الاستثمارية الإسلامية لتنمية مدخراتهم	4.3418	1.049	86.84	11.373	موافق بشدة	7
الفرضية الثانية	قصور في فهم المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عملية طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية.	4.3165	1.081	86.33	10.828	موافق بشدة	8
الفرضية السادسة	هناك قصور في المعلومات والتخطيط من قبل إدارة المصرف في إيجاد مشاريع متناسبة مع فكر الودائع الاستثمارية الإسلامية.	4.3165	1.044	86.33	11.203	موافق بشدة	9
الفرضية الأولى	إدارة المصرف غير متحمسة لدراسة إمكانية تشكيل فرق عمل متخصصة لدراسة طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية	4.3038	1.054	86.08	10.991	موافق بشدة	10

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- من خلال مراجعة الادبيات النظرية وخطوات الدراسة الميدانية تم تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:
1. توقف السوق المالي الليبي مما أدى إلى ضعف البيئة الاستثمارية الليبية.
 2. قلة قدرة رجال الأعمال في تقديم دراساتهم للمصرف للاستثمار في الودائع الاستثمارية الإسلامية في ظل الظروف الراهنة.
 3. تؤثر النجاحات الاستثمارية الإسلامية ومصادقية التعامل لإدارة المصرف على جذب الودائع الاستثمارية الإسلامية
 4. ازدياد المخاطر القانونية الناتجة عن الوضع القائم مثل إيقاف إجراءات السجل العقاري التي تحد من التخطيط والاستثمار في المشاريع العقارية
 5. عدم تقاسم مهام الاستعدادات لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بين إدارات المصرف (إدارة المعلومات والتخطيط وإدارة التسويق وإدارة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصرف)
 6. تطور مستوى الخدمات المقدمة تؤثر في جذب الودائع الاستثمارية الإسلامية.
 7. ضعف الإدارات المختصة في التسويق والإعلام لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين بمنتج الودائع الاستثمارية الإسلامية لتنمية مدخراتهم
 8. قصور في فهم المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم عملية طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية
 9. القصور في المعلومات والتخطيط من قبل إدارة المصرف في إيجاد مشاريع متناسبة مع فكر الودائع الاستثمارية/الإسلامية.
 10. إدارة المصرف غير متحمسة لدراسة إمكانية تشكيل فرق عمل متخصصة لدراسة طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية.

ثانياً: التوصيات

- بناء على ما سبق من استنتاجات يقترح الباحث التوصيات الآتية:
1. زيادة الوعي الاستثماري لدى رجال الأعمال، من خلال إطلاق حملات توعوية وتثقيفية لرجال الأعمال والمستثمرين حول أهمية الودائع الاستثمارية الإسلامية.
 2. العمل على تعزيز البيئة الأمنية والاستقرار المالي من خلال تبني استراتيجيات استثمارية مرنة من خلال توجيه الاستثمارات الى مشاريع خدمية ونتاجية اقل تأثراً بالظروف الأمنية.

3. تفعيل السوق المالي الليبي عبر تطوير أدوات مالية إسلامية بديلة مثل الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية.
4. تعزيز الشفافية والمصداقية داخل إدارات المصارف الإسلامية، من خلال تطوير نظام افصاح دوري عن نتائج الاستثمارات والمخاطر المتوقعة.
5. تنويع المشروعات الاستثمارية لتفادي العقبات القانونية مثل توقف السجل العقاري، من خلال تبني مشاريع في القطاعات الزراعية والخدمية والتجارية.
6. تقاسم مهام الاستعدادات لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية بين إدارات المصرف (إدارة المعلومات والتخطيط وإدارة التسويق وإدارة التدريب والتأهيل للعاملين بالمصرف).
7. تفعيل دور إدارة التسويق والإعلام لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين بمنتج الودائع الاستثمارية الإسلامية لتنمية مدخراتهم.
8. تطوير مستوى الخدمات والتخطيط من قبل إدارة المصرف لإيجاد المشاريع التي تتناسب مع فكرة الودائع الاستثمارية الإسلامية.
9. تشكيل فرق ولجان وطنية متخصصة تضم المصارف الإسلامية والمصرف المركزي وخبراء الشريعة والاستثمار، لدراسة واقع سوق الودائع الاستثمارية الإسلامية في ليبيا.
10. تطوير آليات علمية وإدارية للتغلب على هذه العقبات، وتعزيز بيئة العمل التي تمكن المصارف الإسلامية من تحسين خدماتها الاستثمارية بما يحقق النمو والاستقرار في القطاع المصرفي الإسلامي

الرؤية المستقبلية لطرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في ليبيا

في ضوء التحديات التي تواجه طرح الودائع الاستثمارية الإسلامية في السوق الليبي، ومع الاستفادة من التجارب الناجحة لكل من السودان وماليزيا، يمكن رسم رؤية مستقبلية واعدة للقطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا تقوم على المبادئ الآتية:

1. تحقيق بيئة استثمارية مستقرة وآمنة تدعم نمو وتطور المصارف الإسلامية عبر تعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي وتحديث التشريعات المالية المنظمة للاستثمار.
2. إنشاء سوق مالي إسلامي متكامل يحتوي على أدوات استثمارية إسلامية متنوعة كالصكوك وصناديق الاستثمار، مما يساهم في توفير بيئة مالية نشطة ومحفزة لاستقطاب الودائع الاستثمارية.

3. تحول المصارف الإسلامية في ليبيا إلى مراكز مالية إقليمية قادرة على إدارة الودائع والاستثمارات بكفاءة، وابتكار منتجات مالية مواكبة لمتطلبات السوق المحلي والدولي.
 4. زيادة مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تمويل مشاريع استراتيجية مستدامة في قطاعات الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا والخدمات، وفق صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة.
 5. بناء نظام رقابي وشفاف قائم على الحوكمة المصرفية والمعايير الدولية (مثل معايير AAOIFI)، لضمان استدامة الثقة بين المصارف والمودعين والمستثمرين.
 6. اعتماد التكنولوجيا المالية (FinTech) في تطوير خدمات ومنتجات الودائع الاستثمارية، مما يتيح وصولاً أوسع للمستثمرين ويعزز من تنافسية المصارف الإسلامية.
 7. تفعيل التعاون مع المصارف الإسلامية الإقليمية والدولية للاستفادة من الخبرات وتبادل التجارب، بما يسهم في تطوير السوق الليبي وفق معايير مهنية متقدمة.
- إن تطبيق هذه الرؤية من شأنه أن يدعم بناء قطاع مصرفي إسلامي حديث ومتطور في ليبيا، قادر على مواجهة التحديات، وجذب رؤوس الأموال، والمساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية الوطنية، كما نجحت في ذلك تجارب السودان وماليزيا.

قائمة المراجع

أولا . الكتب

1. أمين، عبدالله خالد، وسعيفان ، حسين سعيد (2011) ، العمليات المصرفية الإسلامية ، الطرق المحاسبية الجديدة ، عمان ، الأردن ، دار وائل
2. العجلوني، محمد محمود (2010) ، البنوك الإسلامية " احكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية " . عمان، الأردن، دار وائل
- 3 . الكفراوي ، عوف محمد (1998) ، البنوك الإسلامية ، النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، الإسكندرية ، مصر ، مركز الإسكندرية للكتاب
4. الحسيني الفلاح، الدوري، عبد الله (2003) إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر .
- 5 . النصر، سعيد (2000) ، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية تحليلية ، مؤسسة شباب الجامعة 40 ش د . مصطفى مشرفة، إسكندرية.

6. علي، أحمد (2010)، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
7. رزق الله، عايدة نخلة (2002) ، دليل الباحثين في التحليل الإحصائي ،الطبعة الأولى ،دار الكتب ،القاهرة،
8. غزاوي، عماد (2010)، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، 20ش سوتير. الاسكندرية.
9. دوبة ، أشرف محمد (2006) ، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الاجل في المصارف الإسلامية ، الإسكندرية ، مصر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع .
10. داوود، نعيم (2012)، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
11. سمحان، حسين، مبارك، موسى (2011)، محاسبة المصارف الإسلامية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع
12. عبد الجواد، عادل .(2007). التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية .دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية
13. عبد الله، محمد علي .(2010). التمويل الإسلامي: المبادئ والتطبيقات .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

ثانيا . أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير :

- 1 . الريماوي، (2014) ،مخاطر وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة لدى البنوك الإسلامية الأردنية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن
2. مرشد محمد، (2018) دراسة العوامل المؤثرة على جذب واستقطاب الودائع المصرفية حالة تطبيقاتية على عملاء المصارف التجارية الخاصة في سوريا، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الاعمال، سوريا.
3. الغزالي، عبد الحميد .(2001). نحو نظام نقدي عادل: دراسة مقارنة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي .المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

ثالثا . المجلات والدوريات:

1. الجمرة، خالد يونس، قدرة البنوك الإسلامية على جذب وتنمية ودائع العملاء، دراسة مالية للفترة الزمنية 2009 . 2012.

2. الريثي، عبد الله يحيى (2021)، دراسة قياسية لمحددات الودائع الإستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، العدد السادس عشر فبراير 2021 قسم الإقتصاد - كلية العلوم الإقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
3. الريثي، عبدالله يحيى (2021) ، دراسة مسحية لمحددات الودائع الإستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية ، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع والعشرون اذار 2021 قسم الإقتصاد - كلية العلوم الإقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
4. فهمي، حسين كامل (1415 هـ)، الودائع المصرفية، حسابات المصارف، مجمع الفقه الإسلامي، العدد (9)
5. الكبسي، حمد عبيد (1996)، الودائع المصرفية، حسابات المصارف " ورقة عمل لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي " الودائع المصرفية، حسابات المصارف، جدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي
6. مصطفى، خالد، وعادل، محمود .(2015). التمويل الإسلامي ودعم المشروعات التكنولوجية: دراسة تحليلية .مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، الرياض.

رابعاً: المواقع الالكترونية

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (1419هـ—)، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، مملكة البحرين، ايوفي ، متاح على الموقع aaoifi.com

خامساً : المراجع الأجنبية

1. Iqbal, M., & Molyneux, P. (2005). *Thirty Years of Islamic Banking: History, Performance and Prospects*. Palgrave Macmillan.
2. Khan, M. F. (2013). *Islamic Banking and Finance: Principles and Practices*. Oxford University Press.
3. Alharbi, A. (2018). *Fintech and Islamic Banking: Opportunities and Challenges*. Journal of Islamic Finance, 10(2), 45-63.